

بريد الصناعة

رقم 11 - جانفي 2016

مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية



حركة صناعية محترمة بولاية باجة

حاضنات المؤسسات ودورها في التنمية الصناعية



- إحدات المؤسسات
- التصريح على الخط
- دراسات صناعية
- شباك موحد
- تشجيعات وحوافز
- إحصائيات ومعلومات صناعية
- بنك المعطيات الصناعية
- محاضن المؤسسات
- صالون إفتراضي
- تجديد

المهرس



بريد الصناعة

مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

63، نهج سوريا 1002 تونس البليدير

الهاتف : 71 792 144 (216)

الفاكس : 71 782 482 (216)

العنوان الالكتروني : api@api.com.tn

موقع الوب : www.tunisieindustrie.nat.tn

المدير المسؤول

سمير البشوال

مدير عام وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

مدير التحرير

سالم بوعرادة

رئيس التحرير

نادية بن ميلاد المرابط

سكرتير التحرير

نائلة شطورو

هيئة التحرير

إيمان الجواي - إيناس الزقناني - سناء خمير

هاجر الزيدي - عزة الهمامي - وجدي النفاثي

التركيب والصف الالكتروني والطباعة

IMAGE CONSEIL

عدد النسخ المطبوعة

1000 نسخة

حقوق النشر محفوظة

رؤية

2 حاضنات المؤسسات ودورها في التنمية الصناعية

حوارات

5 السفيرة مرفت تلاوي: «المرأة هي ثروة بشرية لا يمكن تركها على الحياض»

6 الدكتور صلاح الدين التكريتي: «الطاقة الذرية والمصادر المشعة أصبحت شيئاً ضروريا للصناعة»

الملف

8 مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية

12 السيد أمين بن عياد، المدير العام لمجموعة مصفاة: «العملمة الاقتصادية ليست خياراً بل ضرورة»

عبر الجهات

14 حركية صناعية محترمة بولاية باجة

20 القطاع الصناعي بولاية الكاف: نسيج صناعي ضعيف يشكو عديد النقائص

معارض وصالونات

26 تشجيع الاستثمار بولايات الوسط الغربي والجنوب التونسي ودعم المبادرة الخاصة النسائية



حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في التنمية الصناعية

هاجر الزيدي

مركز المساندة لبعث المؤسسات

تمثل حاضنات الأعمال ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وذلك لدورها الجوهرى والفعال في دعم روح المبادرة وتشجيعها على بعث المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى حاملي أفكار المشاريع.

وفي ظل العولمة وسرعة التطور التكنولوجي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على المواكبة والتطور مما يهدد استمراريته، لذلك دأبت العديد من البلدان على إيلاء أهمية خاصة للحاضنات التكنولوجية نظرا لدورها الفعال في تحويل الأفكار والبحوث والابتكارات إلى مشاريع مجددة ذات قدرة تنافسية عالية في السوق وهذا من شأنه أن يقلص المخاطر التي تعترض المؤسسة خاصة في السنوات الأولى من نشاطها ويضمن لها أوفر حظوظ الديمومة والتطور.

حاضنات الأعمال

والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في بدء وإدارة وتنمية وتطوير المنشآت الاقتصادية الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير) وحماية ورعاية ودعم هذه المنشآت، لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب ولكنها لا تتجاوز الثلاث سنوات)، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض ويتمتع بالإمكانات والخبرات والعلاقات اللازمة².

يعود تعدد التعريفات لغياب تعريف محدد لهذه الحاضنات وذلك لتنوع أدوارها وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف يحصل أيضا في التسميات إذ نجد من يطلق عليها تسمية حاضنات أو محاضن.

كما يوجد عدة أصناف للحاضنات منها حاضنات الأعمال وحاضنات الأعمال المتخصصة والحاضنات الصناعية والحاضنات المفتوحة وحاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الجامعات وحاضنات الشركات العامة والخاصة. ويمكن أن تكون هذه الحاضنات حكومية تتبع الدولة أو خاصة أو مختلطة.

تعرف حاضنات الأعمال حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 بأنها «تمثل نمطا جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها».

كما تم تعريفها من قبل مركز الاتحاد الأوروبي للشؤون الاستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها «منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحاضنة وخدمات دعم الأعمال التجارية».

كما تمثل «مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية الذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم؛ حيث يتم خلال فترة الحضانة تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية وإدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية، وصولاً إلى بعث مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة¹.

ويمكن أيضا تعريفها بأنها «بيئة أو إطار متكامل من المكان

2- أحمدطه، محمدالخالدي، علاءالدين أمين - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 12-أكتوبر 2015

1- عاطف الشيراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، الأيسيسكو، 2005



وقد تم يوم 25 جوان 2014 بتونس وتحت إشراف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، إحداث النواة الأولى لرابطة الحاضنات العربية مقرها القطب التكنولوجي ببرج السدرية ويتمثل برنامج نشاطها أساساً في المحاور التالية :

- رسم خارطة لحاضنات الدول العربية
- تنظيم ملتقى حول خارطة الحاضنات التكنولوجية والبحث في سبل التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف الحاضنات العربية
- تكوين باحثين ذوي أفكار مشاريع جديدة من الدول العربية

الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية

في إطار مواصلة جهودها الرامية لدفع منظومة حاضنات الأعمال العربية، نظمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع وزارة الصناعة والطاقة والمناجم ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمنظمة العربية للمرأة، يومي 12 و13 أكتوبر 2015 بتونس العاصمة، الملتقى العربي حول «تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية» تحت شعار «الحاضنات رافد أساسي لتعزيز ثقافة المبادرة».

وقد كان هذا الملتقى فرصة للتباحث وعرض تجارب في مجال إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية مع التركيز على فرص التشابك المتاحة. وفي هذا المجال، أكد الدكتور حسين فرج الشتيوي ممثل وزارة الصناعة لليبية خلال مداخلته أن دور الحاضنة لا يقتصر على أنها كيان مادي ذات ألواح وجدران تحتوي بداخلها على مشاريع ومستثمرين وجهات دعم وإرشاد، ولكن الحاضنة هي منظومة تقدم مجموعة من الخدمات ومصادر الدعم المتنوعة، فهي أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح أصحاب الأفكار الخلاقة لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمبدعين والمخترعين من خريجي الجامعات ولا سيما من ذوي الاختصاصات العلمية.

من جهته، أشار ممثل الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة أن الحاضنات تقوم بدعم وتحفيز الأعمال التجارية الصغيرة

التجربة العربية في مجال إنشاء حاضنات الأعمال

إنطلقت أول تجربة لإنشاء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي ثم بدأت بالانتشار والتطور في دول أوروبا الغربية وشرق آسيا. بينما تعتبر تجربة حاضنات الأعمال في البلدان العربية حديثة نسبياً ومحدودة على المستويين الكمي والنوعي (حسب الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA)، فإنه توجد حالياً أكثر من 7000 حاضنة أعمال حول العالم، أكثر من 1500 منها في الولايات المتحدة الأمريكية و60 فقط في الدول العربية).

ويمكن القول أن وعي الدول العربية (من سلطات وطنية ومنظمات حكومية وخاصة ومجتمع مدني) بأهمية دور حاضنات المشروعات تطور بشكل ملحوظ في العشرية الأخيرة فقد عملت عديد دول المشرق والمغرب العربي (على غرار تونس و المغرب و مصر والأردن و الكويت ...) على القيام ببعض المبادرات الرائدة في هذا المجال. وتعتبر تونس من البلدان العربية المتقدمة في هذا المجال إذ تم إنشاء 34 حاضنة أعمال منذ سنة 2001 منها 27 منضوية تحت لواء الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات التابعة لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد في شراكة مع المؤسسات الجامعية والأقطاب التكنولوجية.

وعيا منها بأهمية الحاضنات ودورها في تقليص الفجوة بين منظومة البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات الاقتصادية، مما من شأنه المساهمة في إنشاء مشاريع استثمارية واعدة وذات قيمة مضافة عالية، دأبت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على تنظيم العديد من الندوات والدورات التكوينية والملتقيات التي تعرف بالحاضنات ودعم العمل العربي المشترك في هذا المجال.

كما شرعت المنظمة في إنشاء شبكة للحاضنات الصناعية والتكنولوجية بالدول العربية التي من شأنها أن تلعب دوراً رئيسياً في تيسير تبادل الخبرات بينها على أسس مفاهيم وقواعد بيانية موحدة وأهداف مشتركة من ذلك خلق بيئة أعمال نشطة للتعريف بفرص تنمية المشاريع والحواضر ودعم المبادرة في تلك البلدان.

- دعوة الدول العربية للاهتمام بالتدريب الفني والمالي والإداري لمسؤولي الحاضنات للرقى بها والاستقطاب أصحاب المشاريع
- دعوة الدول العربية إلى الترويج لمفهوم الحاضنات وأهميتها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- حث الحاضنات العربية وشبكات الحاضنات للتفاعل الإيجابي مع الشبكة العربية للحاضنات وتزويدها بالمعلومات المتوفرة لتفعيلها كمرجع للحصول على البيانات وتبادل المعلومات
- دعوة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية بالدول العربية على تبني معايير تتوافق مع اقتصاد السوق لقبول المشاريع المحتضنة وذلك لضمان استمراريته ووضع نظم متطورة في تقييم ومتابعة أداء المشاريع الريادية المحتضنة لديها بعد تخرجها من الحاضنة والآليات التشريعية اللازمة لذلك.
- حث الدول العربية الرائدة في مجال الحاضنات الصناعية والتكنولوجية على تبادل الخبرات فيما بينها وتقديم المساعدة الفنية للدول العربية الأخرى
- التأكيد على أهمية دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في عقد دورات تدريبية وتنظيم ورشات عمل واجتماعات تنسيقية دورية في مجال الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ومتابعة نتائج هذه الفعاليات
- تشجيع تبني برنامج المحتضن الزائر Soft landing، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الرياديين العرب للالتقاء بنظرائهم في الحاضنات الصناعية والتكنولوجية
- دعوة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية على التعريف بالمشروعات المحتضنة لديها وإتاحتها للمستثمرين وأصحاب رأس المال المغامر لإمكانية تمويلها
- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إعداد دليل استرشادي يتضمن المعايير الدولية لإنشاء الحاضنات الصناعية والتكنولوجية وأسس اختبار وقبول المشاريع الإنتاجية المحتضنة لديها ومعايير المتابعة والتقييم للمشاريع بعد تخرجها من الحاضنة.

الجديدة وإنشائها وتنميتها، ومن الأهداف الأكثر شيوعاً لبرامج الحاضنة في مجالات التكنولوجيا والأعمال، هي «إيجاد فرص عمل في المجتمع المحلي» كما تهدف إلى ترسيخ أواصر التنمية المستدامة ضمن استراتيجية الأعمال التجارية باستخدام أعلى معايير الموازنة بين الأشخاص والأفكار لتحقيق أفضل التطلعات ذات الجدوى المرتفعة.

كما بين السيد رمضان مرهاق، ممثل وزارة الاقتصاد بليبيا، أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة في تحقيق النمو والتقدم والذي سيعتمد على الإنفاق على نظم الابتكار والبحث العلمي والتطوير والتعليم والتدريب والاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وأشار للدور الفعال لحاضنات التكنولوجيا للتحويل نحو اقتصاد المعرفة، خاصة بربط هذه الحاضنات بمراكز البحوث التطبيقية مما يزيد من فاعلية أدائها ويقلص من مدة استيعاب التقنية.

أهم التوصيات المنبثقة عن الملتقى

- دعوة الدول العربية لتوظيف المعرفة في بناء اقتصاد الدولة وتعزيز دور الجامعات لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب علمي
- حث الدول العربية على إنشاء الحاضنات التي تدعم إقامة المشاريع الصناعية باستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم اقتصاد المعرفة وإشراك القطاع الخاص في إدارة ودعم الحاضنات والعمل على استدامتها
- دعوة الدول العربية لدعم تأسيس الحاضنات من خلال تأمين صندوق مالي خاص بكل دولة لتمويل المشاريع الريادية في الحاضنات من خلال رصد منح مالية لهذه المشاريع وتعزيز التعاون مع الجهات التمويلية
- دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لإعطاء الأولوية لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة داخل الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في الدول العربية.

تعريف الحاضنات التكنولوجية

تتميز الحاضنات التكنولوجية بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، التي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساساً إلى تسويق العلوم التكنولوجية من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين أصحاب المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن تركز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المدينة





أجرى الحوار : نادية بن ميلاد المرابط – إدارة النشر والاتصال

«المرأة هي ثروة بشرية لا يمكن تركها على الحياض»

السفيرة مرفت تلاوي، مدير عام منظمة المرأة العربية

كانت عمليا متفوقة على الرجل. كذلك الأمر على مستوى القروض، حيث تتعرض المرأة لعديد العوائق باعتبار أن الرجل يستطيع الحصول على قرض بضمان وظيفته في حين أن المرأة لا تستطيع الحصول على هذه الموافقة باعتبار افتقارها إلى الوظيفة. التسويق يعد كذلك من العوائق. فإذا لم تكن منتجات المرأة مرتبطة بصناعة قائمة تجد دائما صعوبة في تسويقها. لذلك، نحن ننتج نحو المصانع لتحديد الجزئيات التي قد تصنعها المرأة في بيتها أو على مستوى حاضنات من خلال ساعات عمل محدودة. وهو ما من شأنه أن يضمن التسويق للمنتج مع ترشيد الاستهلاك للمصنع.

بالتالي، يجب أن يتم العمل على تغيير العقلية العربية، مع التشديد على أن المرأة هي ثروة بشرية لا يمكن تركها على الحياض دون أن تنتج. كيف لنا أن نجابه منافسة الهند وسريلانكا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول في حين أن نصف القوة البشرية عاجزة عن الإنتاج. يجب إذن تكوين المرأة وثقافتها لكي تكون عنصرا منتجا. حتى أننا فكرنا في بعث مؤسسات مالية تقدم تمويلا ميسرا خاص بالمرأة، لأن هذه الوسيلة الوحيدة للخروج من الفقر والامية.

بريد الصناعة : هل عملت المنظمة العربية للمرأة على توفير بيانات أو إحصائيات تتعلق بنسب النساء صاحبات الأعمال في الدول العربية؟ باعتبار الفوارق الموجودة بين هذه الدول في حد ذاتها.

السيدة مرفت تلاوي : نحن نعمل حاليا على إصدار وثيقة دورية، كل سنتين، تتناول نشاط المرأة العربية في مختلف المجالات. غير أننا واجهنا صعوبة كبرى في جمع الإحصائيات. إذ أحيانا قد تصلنا إحصائيات متضاربة. كما أن بعض الدول لا تمتلك إحصائيات تفصيلية تتناول وضع المرأة ونشاطها. نحن نتصل بالهيئات القومية للإحصاء ونطلب منهم الاهتمام بالمعطيات الخاصة بالمرأة، سواء على مستوى الزراعة أو الصناعة أو مراكز البحث، وغيرها من القطاعات المختلفة. طبعا تونس متقدمة على هذا المستوى لسببين رئيسيين.

السبب الأول هو الوعي المبكر بضرورة الاستثمار في العنصر البشري واستثمار القرب من أوروبا لتنمية النشاط الصناعي. وهو ما انطبق على المرأة من خلال قوانين جد مشجعة. هذا بالإضافة إلى ضعف نسبة الأمية في تونس.

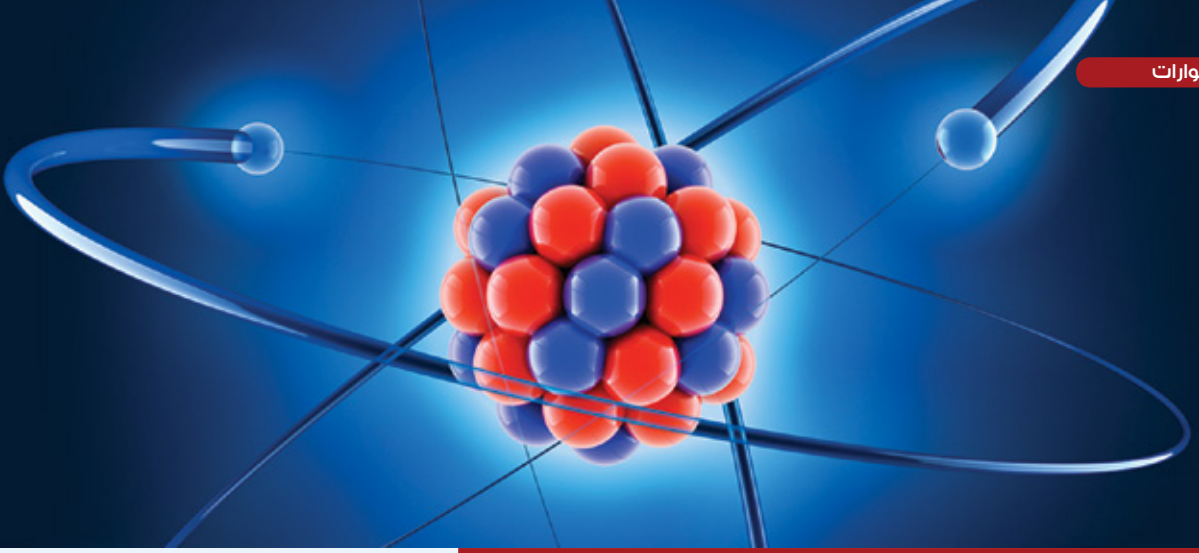
بريد الصناعة : ماهو دور منظمة المرأة العربية في حياة النساء العربيات وما هي أهداف هذه المنظمة عامة ؟

السيدة مرفت تلاوي : هدفنا الأساسي هو النهوض بالمرأة العربية وتلافي المعوقات التي تعترضها، سواء كان ذلك في التعليم أو الصحة أو العمل، والعديد من المجالات الأخرى. هذا إضافة إلى دعم التعاون والتكامل الثقافي والاقتصادي بين المنظمات الإقليمية الخاصة في الدول العربية.

إن اهتمام الدول بهذه المنظمات المتخصصة هو مفتاح التضامن العربي. فحينما نتعاون على مستوى المرأة والشباب والمسنين سيتم التطرق لكل قضايانا الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التضامن فيها. لذلك نعمل على التعامل مع المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. خاصة وأن المرأة أصبح بإمكانها الإنتاج حتى وهي في المنزل. وهي سياسات أصبح من المعمول بها حتى في الدول المتقدمة والغنية. نحن إذن نسعى إلى إعطاء المرأة فرصة عمل وهي في منزلها، خاصة وأن الانترنت أتاحت اليوم الفرصة للعمل دون الخروج من المنزل، سواء كان ذلك للرجل أو للمرأة. كما نسعى للربط بين الصناعات القائمة واليد العاملة النسائية، بحيث أننا نعول على توعية صاحب القرار والإعلام بالأدوار المتعددة للمرأة في المجتمع، دون الاقتصار على دورها في البيت. فهناك أنواع كثيرة من الأنشطة التي تدعم موقف المرأة وتمنحها الاستقلالية المادية التي تستطيع أن تحمي بها نفسها وفي ذات الوقت تزيد من إنتاجية الدولة.

بريد الصناعة : لقد أشرت في مداخلتك في الجلسة الافتتاحية للملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، إلى العوائق الخاصة بالمرأة صاحبة الأعمال، لو تعطينا فكرة عن هذه العوائق التمييزية ؟

السيدة مرفت تلاوي : عامة، وإذا انطلقنا من مثال النقابات لا نستطيع المرأة اعتلاء المركز الرئيسي، كذلك في الأحزاب لا يرشحها الحزب إذا لم يكن معها الأموال الكافية. في مجال الأعمال كذلك، مازالت العقلية الثقافية في المجتمع لها نظرة رجعية باعتبار المرأة لا تصلح للعديد من المهن كالمهندسة ومجال الآليات أو كل ما له علاقة بالحسابات. إذن هناك فكرة مسبقة تقوم على التقليل من شأن المرأة وقدراتها حتى ولو



”الطاقة الذرية والمصادر المشعة أصبحت شيئاً ضرورياً للصناعة“

الدكتور صلاح الدين التكريتي

رئيس قسم التقنيات النووية بالهيئة العربية للطاقة الذرية

أجرى الحوار : نادية بن ميلاد المرابط – إدارة النشر والاتصال

عدم تحمل الأنابيب البلاستيكية للعوامل الجوية. اليوم بوجود الإشعاع استطعنا أن نقسي البلاستيك واستخدامه ولم تعد أي عوامل بيئية تؤثر على الأنابيب البلاستيكية المعالجة بالأشعة والتي قد تمتد على آلاف الكيلومترات.

بريد الصناعة : ما الرسالة التي توجهونها للصناعيين للتشجيع على استخدام الطاقة الذرية في الميدان الصناعي ؟

الدكتور التكريتي : الجانب الصناعي يعتمد بشكل أساسي على توفير الطاقة بالنسبة له. فإذا أردنا توفير الطاقة عبر الوسائل التقليدية (النفط والغاز...) سيكون الاستهلاك بكم كبير إضافة إلى التلوث البيئي. يمكن استخدام الطاقة الذرية كمصدر طاقي لإنتاج الكهرباء. من ناحية أخرى تعتمد الصناعة اليوم على «البوليمير» الذي يصنع بوسائل إشعاعية. يمكن أن نعتمد كذلك على المسرعات الإلكترونية. وهي مسرعات سهلة ونظيفة وآمنة، يمكن استخدامها ووضعها في المنشآت الصناعية في حد ذاتها. هنا يبدأ العمل على تطوير القطاع الصناعي. اليوم العلم الحديث، والمعتمد على النانو تكنولوجي، دخل كل المجالات الصناعية والصحية والبيئية. وتعتمد تقنية النانو في الحصول على المواد على المستوى الذري. استخدام الإشعاع للحصول على هذه المركبات يكون ذو مردود كبير، بحيث نحصل على مركبات ذات أحجام صغيرة جداً وبالنقاوة المطلوبة، لاستخدامها في المرشحات لفصل الملوثات التي تعمل على التلوث البيئي.

إضافة إلى ذلك فإن كل المجمعات الصناعية لها استهلاك هائل للمياه. هذه المياه تكون محملة بالملوثات الصناعية الضارة بالبيئة وبالإنسان (كالرصاص والزيوت...). يتم فصل الملوثات من المياه الصناعية باستخدام المرشحات الانتقائية المعتمدة على النانو تكنولوجي القائمة على الطاقة الذرية. بذلك نكون قد وفرنا كميات هائلة من المياه كي تعيد الدورة من جديد وذلك باستخدام الطاقة الذرية.

بريد الصناعة : غالباً ما يتعلق مفهوم الطاقة الذرية بالنسبة للعامة بالاستعمالات الحربية والضارة. لو تبسط للرأي العام الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية ؟

الدكتور صلاح الدين التكريتي : في الواقع الطاقة الذرية هي طاقة عادية. قد تحيلنا التسمية إلى شيء مخيف وهو مفهوم غير صحيح. فلنأخذ في هذا الصدد مثال السكين، التي قد نستعملها للذبح كما يمكن أن نستعملها لتقشير تفاحة. الطاقة الذرية هي عبارة عن مصدر للطاقة التي يمكن استخدامها بكل الوسائل الممكنة والمتاحة ولكن بحذر، وفق اتخاذ إجراءات وقائية معينة. ولنأخذ مثلاً الطب النووي، فالكثير من الأمراض يقع تشخيصها باستخدام الطاقة الذرية عبر المصادر المشعة. كما يمكن استخدام هذه المصادر المشعة لمعالجة هذا المرض. من ناحية أخرى، الطاقة الذرية هي مصدر للطاقة الكهربائية.

هي مصدر طاقي مستديم إذا ما التزمنا إجراءات الوقاية والأمان. مع اعتبار أن الحوادث التي جرت في هذا المجال هي خارجة عن الإرادة البشرية. ففرنسا مثلاً تنتج تقريباً 87٪ من الكهرباء عن طريق الطاقة الذرية ومع ذلك لم يشهد هذا البلد إلى حد الآن أي حادث نووي. المحاصيل الزراعية كذلك يمكن تحسينها بصورة ملموسة وكذلك تحسين قيمة المواد الزراعية باستخدام المواد المشعة.

لنأخذ مثلاً آخر : مياه الصرف الصحي، فمعالجة هذه المياه وتطهيرها باستخدام الكلور أو ما شابه تؤدي إلى إيجاد مواد مسرطنة أو ضارة بالبيئة. في حين إذا استخدمنا مصدراً مشعاً نستطيع أن نطهر هذه المياه بأقل تكاليف ممكنة. أبرز مثال على ذلك كوريا الجنوبية التي تستعمل الطاقة الذرية في تطهير هذه المياه وإعادة استخدامها في المنازل (الغسيل والري والاستعمالات المنزلية...).

فالطاقة الذرية دخلت إذن كافة المجالات. فالיום الأنابيب الحديثة لنقل السوائل لم تعد أنابيب معدنية. قبل ذلك كان يُخاف من



التوعية وهو ما تقوم به الهيئة العربية للطاقة الذرية، التي دأبت منذ سنتين على تنظيم دورات وبرامج تدريبية للتوعية بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. إذ يجب أن يكون للمواطن العربي فكرة مثلاً عن المواد الغذائية المحفوظة بالمواد المشعة. كذلك الكثير من الناس يخافون من معالجة الأمراض بالإشعاع مفضلين العمليات الجراحية. فهناك العديد من الأماكن التي يمكن معالجتها بالنظائر المشعة في حين لا يمكن الوصول إليها بالمشروط الجراحي.

ما نلاحظه إذن، أن الدول العربية تستعمل الطاقة الذرية، ولكن ما ينقصنا هو أن يتقبل المواطن العربي فكرة المواد المشعة. وهنا يتنزل دور المؤسسات مع الإعلام.

بريد الصناعة : ماذا عن الجانب الإعلامي بالهيئة العربية للطاقة الذرية ؟

الدكتور التكريتي : طبعاً الهيئة العربية للطاقة الذرية، وهي مؤسسة تتبع جامعة الدول العربية، يهتما نشر الثقافة الخاصة بالطاقة الذرية. وهي تتعامل مع الهيئات العربية للطاقة الذرية مثل الهيئة المصرية أو التونسية ومن خلالها تبلغ الإعلاميين بالبرامج التوعوية حتى نوجه من خلالهم الرسالة المطلوبة. مؤخراً كان لنا برنامج توجيهي بالأردن عرضنا خلاله شريط فيديو امتد على 35 دقيقة تناول كيفية القضاء على أمراض النبات باستخدام الحشرات العقيمة عوضاً عن المواد الكيميائية الضارة. هذه الحشرات يتم تعقيمها باستخدام الإشعاع وإطلاقها في الحقول وعندما تتم عملية التزاوج لا تؤدي إلى التكاثر. بذلك نكون قد قضينا على الحيوانات الناقلة للأمراض عن طريق الإشعاع وهي طريقة مأمونة 100 ٪. نقلنا للتجربة الأردنية عبر برامج الهيئة العربية هو للتوعية (والفيديو موجود على موقع الهيئة العربية الإلكتروني - aaea@aea.org.tu). في تونس هناك مركز متخصص في هذا المجال يعتمد على الحشرات العقيمة. وهي تجربة طبقت أيضاً في مصر وسوريا. فالتوعية إذن دور كبير في إدخال تطبيقات الطاقة الذرية مجال البيئة والصحة والصناعة والزراعة وغيرها. وللهيئة العربية للطاقة الذرية دور كبير في نشر هذه الثقافة.

أنا أعتقد أن الصناعة الناجحة اليوم هي الصناعة التي تتعاون مع مؤسساتها مسرعات أو مصادر مشعة واستخدامها في الصناعة لتسهيل العمل. هذا من شأنه أن يزيد من أرباح المؤسسة الصناعية، التي يقوم نشاطها أساساً على مبدأ الربح، وذلك باستخدام الوسائل الحديثة والمتقدمة. الطاقة الذرية والمصادر المشعة أصبحت شيئاً ضرورياً للصناعة.

قد يقول الصناعي أن هذه مصادر ملوثة وغير مأمونة. هنا أجيبه أن هذه المصادر هي مأمونة إذا عرفنا كيفية استخدامها. مثلها مثل أي مهنة، المهم هو تكوين وتأهيل الشخص العامل بهذا المجال، ويتم ذلك من خلال دورات تكوينية.

بريد الصناعة : العرب والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية : إلى أي مدى تقدمت الدول العربية في هذا المجال ؟

الدكتور التكريتي : إذا اعتمدنا على مبدأ الطاقة الذرية كمصدر طاقة، نلاحظ أن أول دولة عربية رائدة في هذا المجال هي الإمارات العربية المتحدة. هذا البلد سيبدأ إنتاج الكهرباء في مجمع نووي في غضون سنتين على أقصى تقدير. إذا أخذنا مبدأ الاستخدام السلمي للطاقة الذرية نلاحظ أن كافة الدول العربية لها استعداد رسمي للدخول في عالم الطاقة الذرية، حيث يوجد مفاعلات بحوث بـ 6 بلدان عربية. هذه المفاعلات تؤهل طواقم عربية متكاملة مائة بالمائة. من جهة أخرى هذه المفاعلات تعمل على إنتاج النظائر المشعة التي تُستخدم في مجال الطب النووي أو الصناعة. هذه البلدان هي مصر والجزائر والمغرب وسوريا وليبيا والأردن. أما باعتبار امتلاك المصادر المشعة، نلاحظ أن كافة البلدان العربية عندها مصادر مشعة.

بريد الصناعة : بالكافي أم هي في بداياتها ؟

الدكتور التكريتي : في الحقيقة المصادر المشعة التي تستخدم في الدول العربية وصلت حتى القطاع الخاص. نلاحظ أن هناك مستشفيات خاصة تستخدم هذه التقنية. نذكر على سبيل المثال مستشفى سرطان الأطفال بمصر لديه مسرع لإنتاج النظائر المشعة التي تُستخدم في المجال الطبي. كذلك الحال بالنسبة للعديد من المستشفيات بالسعودية وسوريا. لكن هذا الوضع لا يجعلنا ننكر أننا بحاجة لدعم هذا المجهود، خاصة على مستوى

مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية

سناء الخمير

مركز التوثيق والمعلومة الصناعية

الظرف الاقتصادي العالمي

عرف الاقتصاد العالمي تطورا ونموا غير منتظم ومتذبذبا نتيجة عوامل ومتغيرات دولية منها التوترات الجغرافية السياسية المتعلقة بالصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط وعدم الاستقرار في البلدان المصدرة للنفط إضافة إلى التراجع الملحوظ في أسعار البترول والنفط الخام وارتفاع أسعار المواد الأساسية من جهة، وإلى عوامل خصوصية من بينها الظروف الطبيعية السيئة التي شهدتها الولايات المتحدة في بداية سنة 2014 والرفع من الضرائب في اليابان الذي انعكس على الاستهلاك الخاص من جهة أخرى.

وقد كان تأثير هذه العوامل والمتغيرات نسبيا حسب الدول ففيما حافظت الدول المتقدمة على مؤشرات نموها الاقتصادي المريحة (1.4 ٪ سنة 2013 إلى 1.8 ٪ سنة 2014) إلا أن الوضع مع البلدان في طور النمو كان العكس (5.0 ٪ سنة 2013 إلى 4.6 ٪ سنة 2014).

تطور مؤشر النمو الاقتصادي في العالم

2014 (%)	2013 (%)	
1.8	1.4	الدول المتقدمة
2.4	2.2	الولايات المتحدة
-0.1	1.6	اليابان
1.6	0.2	ألمانيا
0.4	0.3	فرنسا
-0.4	-1.7	إيطاليا
4.6	5.0	بلدان في طور النمو
7.4	7.8	الصين
0.6	1.3	روسيا
7.2	6.9	الهند
0.1	2.7	البرازيل
2.9	4.4	المغرب
2.3	2.4	تونس

شهد نسق الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم تراجعا بـ 8 ٪ سنة 2014 بعد أن سجل تطورا طفيفا بـ 2.9 ٪ سنة 2013 وهي ثاني أدنى نسبة منذ الأزمة المالية العالمية بعد سنة 2009.

يذهب عديد الخبراء والباحثين إلى أن الاقتصاد التونسي يشكو أزمة. وقد استندوا في ذلك إلى التقارير التي أعدتها المؤسسات الوطنية وإلى المعطيات والتصنيفات التي عرفتها تونس مؤخرا من بينها تقرير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي أشار إلى أن تونس تحتل المرتبة 92 في مؤشر التنافسية بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 سنة 2014 وكذلك تقرير بنك الاستثمار لجنوب إفريقيا Rand merchant bank حيث تتصدر تونس المراتب العشرة الأولى للبلدان الإفريقية فيما يتعلق بالاستثمار وتحديد المرتبة السابعة بعد أن كانت في المرتبة 5 سنة 2014 والتقرير حول ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن دووينغ بنزيس Doing Business حيث تحتل من خلاله تونس المرتبة 74 عالميا من مجموع 189 دولة في سنة 2016 بعد أن احتلت المرتبة 75 في 2015 والمرتبة 51 في سنة 2014 وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي أصدره معهد فريزر Institut Fraser تمر تونس من المرتبة 69 دوليا في سنة 2014 إلى المرتبة 116 في سنة 2015 وحسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خسرت تونس نقطتين في جهود مكافحة الفساد حيث مرت من المرتبة 6 عربيا سنة 2014 إلى المرتبة 8 في سنة 2015.

هذه المراتب ربما لا تعكس إمكانيات الاقتصاد التونسي وقدراته ولكنها تدق جرس الخطر للنظر في أسباب التراجع المتواصل والبحث عن حلول تساهم في بلوغ الانتقال الاقتصادي عن طريق وضع استراتيجية واضحة ومناول محدد خاصة بعد أن حققت شوطا هاما ونجحت في إتمام الانتقال السياسي.

سنحاول، في هذا المقال، تسليط الضوء على الاقتصاد التونسي مع التركيز على القطاع الصناعي باعتباره أحد أهم مقومات الاقتصاد التونسي في مستوى النسيج الصناعي والاستثمارات والقدرة التشغيلية والتصدير فهو يساهم بـ 17 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة هامة مقارنة بالقطاع الفلاحي (8 ٪) والقطاع السياحي (7 ٪).

لا يمكن قراءة الوضع الصناعي في تونس دون الوقوف على الظرف الاقتصادي العالمي والمتغيرات الجغرافية السياسية ودون رصد المناخ العام للاقتصاد الوطني.



وقد انتهجت تونس سياسة التداين كحل لتجاوز المشاكل الاقتصادية ولتوفير نفقات التصرف في غياب لتمويل الاستثمارات والمشاريع التي تحقق النمو الإيجابي وتخلق الثروة. وفي هذا السياق، بلغت نفقات ميزانية الدولة إلى موفى سنة 2014 حوالي 27291 م د مسجلة بذلك تطورا بـ 3.3٪ أو 871 م د مقارنة بسنة 2013 تتأتى بالأساس من نفقات التنمية في حدود 407 م د ونفقات خدمة الدين في حدود 447 م د.

بلغت نفقات التنمية والقروض 5180 م د في موفى ديسمبر 2014 مقابل 4566 م د في موفى ديسمبر 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 13.5٪ أي 615 م د تهم هذه الزيادة النفقات الموجهة للتمويل العمومي بمبلغ 497 م د والقروض بـ 208 م د.

يستأثر القطاع الاقتصادي بالنصيب الأوفر من نفقات التنمية أي حوالي 53٪ (2684 م د) في موفى سنة 2014 مقابل 58٪ (2515 م د) في موفى سنة 2013.

كما بلغ حجم الدين العمومي في موفى ديسمبر 2014 حوالي 40621 م د أو 49.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 35002 م د أو 45.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في موفى 2013 أي زيادة بحوالي 5619 م د.

ويتوزع حجم الدين في موفى سنة 2014 إلى 61.1٪ دين خارجي و 38.9٪ دين داخلي.

وقد تم تسجيل عجز (دون اعتبار مداخل التخصيص والهبات الخارجية والمصادرة) بحوالي 4054 م د أو 4.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5208 م د أو 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في موفى ديسمبر 2013 و 3853 م د أو 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في موفى ديسمبر 2012.

وتم تمويل هذا العجز لحدود 63٪ من الاقتراض الخارجي و 26٪ من الاقتراض الداخلي والخزينة و 11٪ من موارد الهبات والمصادرة.

وبالرغم من تباطؤ نسق النمو والاستثمارات، إلا أن نسبة البطالة عرفت تحسنا خلال سنة 2014 حيث انخفضت بنسبة 15٪ مقارنة بنسبة 15.3٪ في سنة 2013 لكن هذا التحسن شهد تراجعا خلال الثلاثي الثاني من سنة 2015 إلى 15.2٪. وتختلف نسبة البطالة بين الجنسين حيث تصل إلى 21.1٪ لدى الإناث (21.9٪ سنة 2014) ولدى الذكور 12.5٪ (12.8٪ سنة 2013). كما تبلغ

من جهتها، نجحت البلدان في طور النمو من بلوغ 4٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة في سنة 2014 لتبلغ 700 مليار دولار وهو ما يمثل قرابة 56٪ من المجموع العالمي. أما في القارة الأفريقية فقد تراجعت هذه الاستثمارات بـ 3٪ سنة 2014.

وقد ساهمت التوترات السياسية والاجتماعية في دول افريقيا الشمالية في تراجع مداخل الاستثمارات بـ 17٪ لتبلغ 13 مليار دولار مقابل 15 مليار دولار في سنة 2013.

وعن العجز المالي، فقد تراجع في الدول المتقدمة من 4.2٪ سنة 2013 إلى 3.9٪ سنة 2014. وقد شمل هذا التراجع كل الدول خاصة الولايات المتحدة (5.3٪ مقابل 5.8٪ سنة 2013) واليابان (7.7٪ مقابل 8.5٪). وبالنسبة للبلدان في طور النمو تطور العجز ليبلغ 2.5٪ في 2014 مقابل 1.7٪ في 2013.

تطور مؤشر العجز المالي في العالم

الدولة	2014 (%)	2013 (%)
الدول المتقدمة	-3.9	-4.2
الولايات المتحدة	-5.3	-5.8
اليابان	-7.7	-8.5
ألمانيا	0.6	0.1
فرنسا	-4.2	-4.1
إيطاليا	-3.0	-2.9
بلدان في طور النمو	-2.5	-1.7
الصين	-1.1	-1.1
روسيا	-1.2	-1.3
الهند	-7.2	-7.2
البرازيل	-6.2	-3.1
المغرب	-4.9	-5.2
تونس	-4.9	-6.8

المناخ الاقتصادي الوطني

سجل مؤشر النمو الاقتصادي التونسي ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2014 (2.4٪) مقارنة بسنة 2013 (2.3٪) لكن هذه النسبة تبقى بعيدة عن معدل 4.5٪ المسجل خلال العشرية 2001 - 2010. وهذا النسق البطيء في النمو سينعكس سلبا على الاقتصاد التونسي في مواجهة التحديات الكبرى وعلى رأسها خاصة التشغيل ومواجهة البطالة والتراجع في خلق الثروات وفي التنمية والاستثمار.

2007-2010. ويعود ذلك بالأساس إلى توجه أغلب رجال الأعمال والمستثمرين إلى المناطق الداخلية والتصريح ببعث مشاريع ذات استثمارات هامة نتيجة تبنهم للشعارات التي حملتها الثورة التونسية كتنمية المناطق الداخلية وفك العزلة عنها وتقليص الفوارق بينها وبين المناطق الساحلية وخلق مواطن شغل إيماناً منهم بأن ذلك سيساهم في التنمية الجهوية والخروج بالمناطق الداخلية من وضعية التهميش والإقصاء التي عانت منها طيلة عقود.

ومن بين هذه المشاريع نذكر:

- وحدة لتعبئة المياه المعدنية بالقيروان بقيمة 100 مليون دينار
 - شركة الاسمنت بسيدي بوزيد بقيمة 400 مليون دينار
 - وحدة صناعة السيارات بسيدي بوزيد بقيمة 150 مليون دينار
- والمتمأمل في هذه المشاريع يلاحظ أن أغلبها لم يتعدى إلى مرحلة الإنجاز وبقي حبرا على ورق.
- وبحلول سنة 2014 عادت نوايا الاستثمارات إلى مستوياتها العادية (3500 م د مقابل 3400 م د سنة 2010) كما انخفضت نسبة الاستثمارات المصرح بها في مناطق التنمية الجهوية من 56٪ سنة 2013 إلى 50٪ سنة 2014 ثم إلى 42٪ خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015.

أما على مستوى الإنجازات فقد تميزت الفترة 2011-2014 بانخفاض متواصل في نسبة الاستثمارات المنجزة التي بلغت 48٪ سنة 2014 مقابل 54٪ سنة 2010 نتيجة عدم انجاز المشاريع الكبرى التي تم التصريح بها خلال الفترة 2011-2013 والتي كانت سببا في خلق حالة تضخم في إحصائيات نوايا الاستثمار.

وفي ما يخص النسيج الصناعي، فقد عرف عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 أشخاص فما فوق استقرارا خلال الفترة 2007-2014 في مستوى 5600 مؤسسة تشغل قرابة 520 ألف شخص.

واستنادا إلى كل هذه المعطيات، يمكن اعتبار الانخفاض المسجل في نوايا الاستثمار وفي نسب الانجاز ليس إلا رجوعا إلى المعدلات الطبيعية إذا استثنينا فترة 2011-2013.

ومقارنة بالقطاعات الأخرى التي عرفت هزات نتيجة الظرف الاقتصادي العام العالمي والوطني مما انعكس على عجز في الميزان التجاري حافظ القطاع الصناعي نسبيا على استقراره.

ومن بين القطاعات التي عرفت تقلبات عدة نذكر قطاع الفسفاط ومشتقاته حيث شهد تراجعاً خلال الفترة 2011-2014 نتيجة تذبذب الإنتاج على إثر الاحتجاجات الاجتماعية بالحوض المنجمي وقد تراجع الإنتاج إلى قرابة النصف فمن 8.13 مليون طن سنة 2010 إلى 3.8 مليون طن سنة 2014.

وقد شهد عجز ميزان الطاقة الأولية تفاقماً، فبعد أن كان في حدود 1 مليون طن نفط مكافئ في عام 2011، ارتفع إلى 1,7 مليون طن سنة 2012 ليصل سنة 2013 إلى 2,5 مليون طن، وحوالي 3,3 مليون طن سنة 2014، في ظل غياب الإنتاج.

وحسب تقرير صادر عن البنك المركزي التونسي فإن مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي مرت من 0.1- سنة 2013 إلى 0.1 سنة 2014. ويضيف التقرير أنه كان للصناعات المعملية دورا في بلوغ هذه النتيجة حيث سجلت ارتفاعا بـ 0.4٪ مقابل تراجع بـ 0.3٪ سنة 2013، على عكس الصناعات الاستخراجية التي انخفضت قيمتها المضافة بـ 1٪ سنة 2014 بعد تراجع بـ 2.4٪ سنة 2013.

هذه النسبة بين حاملي الشهادات العليا 20.4٪ سنة 2014 مقابل 31.9٪ سنة 2013.

كما شهدت نسب الفقر تراجعا حيث انخفضت من 11.4٪ سنة 1995 إلى 6.1٪ سنة 2000 وإلى 3.8٪ سنة 2005 حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء. وهو ما أشار إليه التقرير الصادر عن البنك الأفريقي للتنمية حيث بين أن هذه النسبة مرت من 32.4٪ سنة 2000 إلى 15.5٪ سنة 2010 وهي حاليا في طور التراجع.

التطور القطاعي في تونس

لا يختلف اثنان أن وضع أهم الشركاء التجاريين لتونس وانعكاسات الصراعات والتجاذبات السياسية خاصة في ليبيا وتخوف المستثمرين المرتبط بالوضع السياسي والأمني والتوترات الاجتماعية إضافة إلى الظرف الاقتصادي العالمي هي من أبرز العوامل التي أدت إلى تعطيل الانتعاش الاقتصادي ودفعت إلى الضغط على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من جهة كما كان له انعكاس على القطاعات المصدرة والسياحة من جهة أخرى.

ففي القطاع الفلاحي بلغ العجز المالي للميزان التجاري الغذائي 1380.5 مليون دينار مقابل 1113.69 م د سنة 2013 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 24٪.

كما سجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2014 تراجعا في نسبة تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت حوالي 60٪ مقابل 68.6٪ خلال نفس الفترة من سنة 2013، ويعزى هذا إلى التقلص الهام في قيمة الصادرات بنسبة 15.7٪ بفعل تراجع محاصيل زيت الزيتون خلال الموسم المنقضي، مع الملاحظ أنه بدون اعتبار عائدات زيت الزيتون تكون قيمة الصادرات قد تقلصت بنسبة 3٪.

من جهته يرى البنك المركزي التونسي، في تقرير صادر له في 2014، أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ 2.8٪ سنة 2014 مقابل 4-٪ سنة 2013. وكانت مساهمته في النمو الاقتصادي إيجابية بـ 0.2٪ سنة 2014 مقابل 0.3-٪ سنة 2013. ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية التي كانت سببا في تحسن إنتاجية الحبوب التي مرت من 13 مليون إلى أكثر من 23 مليون وإنتاج الحليب تطور بـ 5.5٪ ليبلغ 125 مليون طن لكل منهما.

بالمثل بالنسبة لقطاع النقل، الذي حقق تطورا في القيمة المضافة من 2.1٪ سنة 2013 إلى 3٪ سنة 2014 رغم ما شهدته نشاط النقل الجوي من تراجع.

وكذلك لقطاع السياحة حيث حقق قيمة مضافة مرت من 2.1٪ سنة 2013 إلى 3.5٪ سنة 2014.

وحسب معطيات وزارة السياحة، تطورت المداخل السياحية بنسبة 1.3٪ حيث مرت من 198.1 م د سنة 2013 إلى 200.6 م د سنة 2014، لكن سرعان ما تراجعت هذه النسبة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 إلى 30.2-٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية وهو نتيجة حتمية بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها ولاية سوسة.

القطاع الصناعي

مثلت فترة 2011-2013 فترة انتعاشة قصوى في مجال نوايا الاستثمار مقارنة بالفترة التي سبقتها (2007-2010) حيث بلغت التصاريح مستويات قياسية فاقت 3500 م د سنويا مقابل أقل من 3000 م د سنويا خلال الفترة 2007-2010.

وقد حظيت مناطق التنمية الجهوية بأغلبية التصاريح حيث بلغت نسبة الاستثمارات المصرح بها في هذه المناطق أعلى نسبيا على الإطلاق (56٪ سنة 2013) مقابل معدل 40٪ خلال الفترة

مكانة الصناعة التونسية في النمو الاقتصادي

المساهمة في النمو الاقتصادي		نسبة تطور القيمة المضافة (%)		
2014	2013	2014	2013	
0.1	-0.1	0.4	-0.3	الصناعة
0.2	0.2	1.5	1.4	الصناعات المعملية
-0.1	0.1	-2.7	2.1	صناعات فلاحية وغذائية
0.1	0.1	7.0	3.8	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
0.1	0.0	1.5	0.1	صناعات ميكانيكية والكترونية
0.0	0.0	0.5	1.6	صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية
0.1	0.1	5.0	4.3	صناعات كيميائية
-0.1	-0.3	-0.1	-2.4	الصناعات الاستخراجية
0.1	0.1	12.0	9.6	المناجم
-0.4	-0.5	-7.1	-6.6	النفط والغاز الطبيعي

بعض المقترحات لتطوير أداء القطاع الصناعي

- إرساء مقومات شبكة وطنية وجهوية متكاملة للمرافقة إلى ما بعد الإحداث Accompagnement post création وإيجاد هيكل أو خلايا تساعد المستثمر التونسي والأجنبي في تخطي كل الصعوبات التي تعترضه في كافة مراحل إنجاز مشروعه، إذ أن المساعدة الحالية تقتصر على استقطابه وتمكينه من التصريح بمشروعه والإحداث القانوني لمؤسسة صلب الشبابيك الموحدة.
- تكريس البعد الجهوي للتنمية من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للثروات البشرية والطبيعية بالجهات وتوفير المقومات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة بالجهات الداخلية.
- تطوير المؤسسات ودعم برنامج التأهيل وتعميمه لقطاع الخدمات.
- مزيد استقطاب الاستثمار الخارجي وتيسير مشاركة المستثمرين الأجانب في المشاريع المبرمجة وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات التونسية والمؤسسات الأجنبية الكبرى خاصة في مجالات البحث والتجديد.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم منظومة الجودة والابتكار والتجديد ومزيد دعم انخراط المؤسسات الجديدة في منظومة الجودة والبحث والتجديد التكنولوجي.
- دعم المبادرة الخاصة والعمل على إصلاح المنظومة الحالية بتشريك القطاع الخاص، إلى جانب القطاع العام، في كافة مراحل مرافقة الباعثين الجدد بدءا بتشخيص المشاريع وانتقاء الباعثين إلى مرحلة المساعدة على التسويق التي تعتبر حاليا العائق الأساسي أمام ديمومة المؤسسات.

إن هذه المؤشرات المسجلة في القطاع الصناعي وعلى إيجابياتها، بالنظر إلى المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد وبالمقارنة مع الصعوبات التي تعترض بقية القطاعات (السياحة، استخراج الفسفاط...)، فإنها لا يمكن أن تحجب بعض النقائص الهيكلية والظرفية التي يشكو منها القطاع إذ لم يمكن تطوره النسبي، إلى حد الآن، من ضمان التوازن الجهوي وتوفير اليد العاملة المختصة لأصحاب الشرائح العليا والاعتماد على التجديد لمجابهة المنافسة العالمية واكتساح أسواق جديدة.

ولمزيد إضفاء النجاعة على أداء هذا القطاع، يقترح وضع تصورات وآليات لدفع الاستثمار الوطني والأجنبي تهم المستويات التالية:

- تطوير محيط الأعمال والإحاطة بالمستثمرين والعمل على تعصير التشريعات وملائمتها مع المقاييس العالمية وضمان سلامة المعاملات بين المؤسسات الاقتصادية وتأمين نزاهتها عبر تطوير آليات السوق والمنافسة إلى جانب مزيد فتح القطاعات أمام المبادرة الخاصة.
- تأهيل الموارد البشرية ورفع من نسب التأطير: يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات ومزيد العناية بالعنصر البشري وإحكام توظيف الموارد البشرية واعتماد طرق التصرف الحديثة وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.
- تركيز وتكثيف مشاريع البنية الأساسية المتطورة في مختلف الجهات وتحسين جودة الخدمات المتوفرة بهذه الفضاءات ودفع مشاركة القطاع الخاص في إنجاز المشاريع الكبرى والتصرف في البنية الأساسية.

المصادر:

- بنك معطيات مرصد المعلومات الصناعية- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- النشرة التونسية للطاقات، عدد 89 أوت 2014
- النشرة التونسية للطاقات، عدد 90 ديسمبر 2014
- بوابة وزارة المالية www.finances.gov.tn
- بوابة وزارة الفلاحة www.agriculture.tn
- بوابة وزارة السياحة www.tourisme.gov.tn
- بوابة المعهد الوطني للإحصاء www.ins.nat.tn

- التقرير السنوي، البنك المركزي التونسي، 2014
- التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر -2014 ماي 2015
- نشرة الدين العمومي - ديسمبر 2014
- الميزان التجاري للمواد الغذائية خلال سنة -2014 وزارة الفلاحة- 20 جانفي 2015
- نشرة إحصائية حول التشغيل والبطالة- المعهد الوطني للإحصاء- الثلاثي الثاني 2015
- مجلة التنمية الصناعية العربية العدد 70 المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين يونيو 2015



« العولمة الاقتصادية ليست خيارا بل ضرورة »

أجرى الحوار : نائلة شطورو **صياغة :** نادية بن ميلاد المرابط
إدارة النشر والاتصال

المناولة. سنة 2000 كانت مؤسسة سولوفيل Solaufil تعد من أكبر حرفاء مصفاة. في فترة ما تعرضت هذه المؤسسة لصعوبات كبيرة مما مكن مصفاة من شراء هذه الشركة الفرنسية، وكان هذا هو الإقلاع الحقيقي لمؤسستنا، إذ مكنها من تحقيق نسبة نمو مهمة. حيث تطور رقم معاملات مجموعة MISFAT من 40 مليون دينار إلى 150 مليون دينار.

منذ انطلاق الثورة إلى حد اليوم تمكنت مصفاة من خلق قرابة 350 مواطن شغل في تونس. تجدر الملاحظة أن كل العاملين بمجموعة مصفاة هم من الكفاءات التونسية في مختلف الميادين : التكنولوجيا والتصنيع والبحث والتطوير R&D . كل براءات الإختراع كذلك هي تونسية بنسبة 100 %، فليست هناك أية مساهمة أجنبية على مستوى الخبرة والمعرفة. باستثناء بعض التدخلات على مستوى التسويق مثلا. إذ يكفي أن توفر للشباب التونسي جميع الإمكانيات ليكون خلاقا، وتمنحه الحرية والمجال للتعبير، وهو ما تشهد به التحسينات التي أدخلت على منتوجاتنا خلال السنوات الأخيرة. كل هذا هو نتيجة لكبر حجم المؤسسة. وأود الإشارة هنا إلى خطأ تقع فيه معظم المؤسسات التونسية : إذ تعتمد على تنوع المنتوجات بهدف تكبير حجمها، وأنا أرى أن الخيار الأمثل يبقى التركيز على المهنة الأصلية ودعم المؤسسة من خلالها. بذلك تخلق المؤسسة كذلك عددا أكبر من مواطن الشغل، أجود من ناحية الكيف وذات قيمة مضافة عالية. على مستوى آخر تتجاوز مثل هذه المؤسسات الكبرى مستوى المنافسة مع الشركات والمنتجات الصينية والهندية لتموقع على مستوى الشركات الأوروبية المتطورة.

بريد الصناعة : ما هو تقييمكم لمدى انفتاح الاقتصاد التونسي على العالم؟

السيد أمين بن عياد : العولمة الاقتصادية ليست خيارا بل ضرورة. والانفتاح على الاقتصاد الخارجي لن تكون نتيجته إلا الاستفادة في تونس. وأنا شخصيا مع

الانفتاح الاقتصادي في جميع المجالات، فلتكن لنا ثقة كبيرة في أنفسنا وفي قدراتنا مهما كانت المنافسة كبيرة. ولنا في الأجيال الجديدة ما يبعث على التفاؤل على مستوى المهندسين والتقنيين وغيرهم ممن يزخرون بالذكاء والطموح وبطاقة خلاقة لا يمكن إلا أن تكون ملائمة للشركات الصناعية الكبرى خاصة حتى ولو لم تكن

بريد الصناعة : لو تعطي القارئ لمحة عن مسار مجموعة مصفاة السيد أمين بن عياد : تأسست شركة مصفاة سنة 1979، وكان هدفنا الأساسي الوصول للسوق الأوروبية. في البداية واجهنا عديد الصعوبات نظرا لصغر حجم السوق التونسية بالمقارنة مع أهدافنا الطموحة. ثم كان المنعرج الحاسم في مسار الشركة سنة 1994 عندما خصص المرحوم عز الدين الهنتاتي 20% من المبيعات السنوية للشركة لشراء آلة للبحث العلمي ومن هنا انطلقت مغامرة شركة مصفاة على طريق الجودة، مما مكننا من الحصول على أول شهادة مطابقة للمواصفات إيزو في تونس سنة 1994، وهو ما أوصلنا سنة 1999 لبيع منتوجاتنا لمصنع السيارات العالمي (Peugeot). وبعدها تواصل مسار شركة مصفاة على درب الاستثمارات، فعلى مدى أكثر من 20 سنة خصصت أكثر من ثلاثة أرباح المربايح للاستثمار بصفة منتظمة، ومازلنا إلى حد الآن نتبع هذا الخيار، الذي مكننا من الترفيع في حجم المؤسسة، خاصة وأن الحجم له أهمية كبرى في تونس، كما مكننا من النفاذ إلى الأسواق الخارجية. إن كبر حجم المؤسسة هو مفتاح سر النجاح، بما أنه يفتح المجال أمام اعتماد التقنيات والتكنولوجيا الحديثة الفعالة لإنتاج كميات كبيرة من المنتج وذات الجودة العالية. كما أن الحجم الكبير للمؤسسة يسمح لها بالاستثمار بنسب مهمة من رقم معاملاتنا في مجال البحوث والتطوير R&D لتحسين المنتج والخبرات، وهو العامل الأساسي للنجاح الصناعي. وبالطبع لن تكون مردودية البحوث ذاتها إذا ما خصصت لها 2% من رقم معاملات بقيمة 50 مليون دينار مقابل نفس النسبة من رقم معاملات يرتفع إلى 150 مليون دينار. من جهة أخرى

«لا يجب أن نطلب من العامل أن يحسن مردوديته بل يجب على صاحب المؤسسة أن يهيئ له كل الظروف المواتية لتحسين المردودية».

يمكن حجم المؤسسة الكبير من التخفيض في كلفة شراء المواد الأولية باعتبار ارتفاع الكمية المشتراة. كذلك الشأن بالنسبة لكل ما يتعلق بالنقل والجوانب اللوجيستية. فمصفاة اليوم تُعد من أكبر المؤسسات في مجال التصدير باعتبارها البضائع المرصوصة على

منصاة خشبية (Export en palettes)، وذلك نظرا للكميات الكبيرة المصدرة (قرابة 120 منصة تحميل يوميا)، مما مكننا من مناقشة أسعار خدمات الناقل وشركات الشحن.

مؤسسة مصفاة لها منتوجها الخاص، كما أنها أيضا من الشركات

كل ذلك لا يشجع الصناعي على اختيار هذه المناطق في مقابل بعض الحوافز الجبائية والمادية. من جهة أخرى تستطيع الدولة خلق مشاريع كبرى في هذه المناطق أو محاولة جذب المؤسسات التي تواجه صعوبات إلى هذه المناطق مقابل مساعدات وحوافز كبيرة.

بريد الصناعة : كيف يمكن للقطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصناعية الكبرى المشاركة في تنشيط المشاريع الصغرى والمتوسطة ؟

السيد أمين بن عياد : لمصفاة العديد من المزودين من الشركات الصغرى، منها حتى بعض الشركات التي بُعثت بفضل مصفاة التي أعانتها على شراء أولى آلاتها، نظرا لوجود مهندس صاحب خبرة ولكن غير قادر على توفير التمويل اللازم. ونحن على استعداد لتكرار هذه التجربة إن توفرت الكفاءات الضامنة للنجاح ولمصلحة الشركة أيضا، ضمانا لمصلحتها.

غير أنني أؤمن بأن خلق مواطن الشغل يكون أسهل عن طريق المؤسسات الكبرى ومنحها المجال للتوسعة بكلفة أقل ومردودية أكبر. إذ سيكون لها فرص أكبر للاستمرارية مقابل الشركات الصغرى التي ستعاني حتما من المشاكل المتعلقة بصغر حجمها وتواجه أحيانا مصير الاندثار.

أنا أؤمن بأن مفتاح النجاح الاقتصادي، خاصة في الجهات الداخلية، يبقى في دعم حجم المؤسسات وتوفير الظروف الملائمة إضافة إلى تكريس علوية القانون وهيبة الدولة حتى تتمكن هذه النخبة من التوسع نحو المناطق الجهوية. وهذه الضرورات لا تنفي الحس الوطني لأصحاب هذه الشركات الكبرى ممن يسعدهم مجرد خلق عدد جديد من مواطن الشغل في بلدهم.

بريد الصناعة : ماهو تقييمكم لملائمة التشريعات والقوانين خاصة الدبوانية مع مستلزمات الظرف الذي يمر به الإقتصاد التونسي ؟

السيد أمين بن عياد : في ما يخص الدبوانة، أعجبتني المقاربة الجديدة لوزارة المالية الرامية إلى جعل هذا الهيكل «الجانب المساند» لا «المشكل» من خلال القضاء على الفساد وتبسيط الإجراءات. وأنا متفائل جدا في ما يخص الدبوانة خاصة بعد تعيين المدير العام الجديد الذي يحضى بسمعة طيبة جدا ويعد من الكوادر الراقبة في الإصلاح والقادرة عليها. أنا أرى أن التخفيض من

المعايير الجمركية من شأنه أن يحسن القدرة الشرائية للمستهلك التونسي ويساهم في حل مشكلة التهريب بوسائل قانونية دون المساس بمصدر رزق المئات من العائلات على المناطق الحدودية. غير أن هذه الإصلاحات يجب أن ترافقها نزعة نحو التحرير، طبعا دون المساس بالمعايير الصحية ومواصفات السلامة. غير أنه علينا العمل على الحواجز الغير جمركية لحماية السوق الداخلية بالتعاون مع الصناعيين، وهو ما تطبقه تركيا مثلا. علينا الآن الاتجاه نحو السوق الروسية، مثلا على مستوى النسيج والاكساء.

شهادتهم متطابقة تماما مع متطلباتها. أنا شخصا أعتبر نفسي ليبراليا ولست رأسماليا لأنني أؤمن بأن الحرية تؤدي بالضرورة إلى خلق الثروة، والمردودية تحسن التنافسية.

في تونس لدينا العديد من الحوافز والتشجيعات ولكنها للأسف ليست موظفة كما يجب لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة التونسية. لنأخذ مثلا على ذلك : لو قامت الدولة ببعث «مجمع شراعات» (Centrale d'achat) لمكنت المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على المواد الأولية بتكلفة أقل مما تعودت التعاقد عليه. كذلك الشأن بالنسبة للنقل وغيره.

بدلا من مساندة كل مؤسسة على حدة على الدولة أن تعتمد على مقاربة جماعية قطاعية لتحديد المشاكل الجوهرية لكل قطاع ووضع حلول له، بدل تناول المشاكل الجوهرية. ما أومه على المؤسسات التونسية هو عدم سعيها للتكتل والنظرة العدائية لكل مؤسسة تجاه نظيراتها. في البلدان المتقدمة تكون هذه المؤسسات هيكل قادرا على ممارسة الضغط lobbying والمفاوضة وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد مشاكلها ووضع خطط لتجاوزها. في تونس مثلا الدولة هي من تدرس أوضاع القطاعات وتسطر الحلول. الصناعة في تونس تستطيع أن تكون الحل لجميع مشاكلنا إذا ما وفرنا لها الإمكانيات الضرورية والحرفية اللازمة. لنا العديد من المؤهلات، ولكن يتعين علينا توفير الاعتمادات الضرورية لتحسين المردودية مما من شأنه الترفيع في عدد العمال وتحسين حجم المؤسسة حتى تصبح هي في خدمة الدولة من خلال التصدير وإدخال العملة الصعبة للبلد عوض العكس. لتحقيق ذلك على المؤسسات أن توحد جهودها من خلال أطر معينة وليست تقليدية حتى تتمكن الدولة من إعانتها على تحقيق أهدافها. تستطيع الدولة أن تتدخل في البداية من خلال تمويل الخبراء القادرين على تفعيل هذا التقارب بين المؤسسات وخلق شبكات ومجموعات قطاعية.

في تونس نسيج صناعي ثري متكون من خبراء ويد عاملة مختصة ومكونين والعديد من الثروات الأخرى، ينقصنا فقط العمل على تسويق هذه الصورة الناصعة لبلدنا وهو ما لا نجده للأسف. كما تنقصنا العقلية الليبرالية التي ستفتح لنا الطريق، فلا يجب أن نخاف من أي عواقب قد تعرقلنا ونتخلص من طبيعتنا المحافظة المعطلة للمستثمر التونسي والأجنبي.

في العلاقة بين صاحب المؤسسة وكوادره وعملته يجب أن تتجانس المصالح. فلكي يعطي العامل كل طاقته للمؤسسة التي يعمل بها على صاحب المؤسسة أن يوفر له كل الظروف الملائمة لكي يعمل ويكون قادرا على إطعام عائلته وتعليمها وعلاجها وتوفير كل ما تحتاجه.

على مستوى آخر، هناك العديد من الظروف التي تعيق انتصاب الصناعيين بالمناطق الداخلية، منها المشاكل العقارية وغياب الضروريات اللوجيستية ووسائل النقل المناسبة للعملة وحتى كل ما تتطلبه الحياة العائلية من مؤسسات تربية وترفيهية وصحية.

«رقم معاملاتنا بلغ حاليا الـ 150 مليون دينار، ونشغل 1100 شخص : 950 في تونس و 150 في الخارج».



جلال الحيدري الإدارة الجهوية بولاية باجة

حركية صناعية محترمة بولاية باجة

تعرف ولاية باجة بإنتاجها الفلاحي الوفير مما يؤهلها لتلعب دورا اقتصاديا هاما خاصة في مجال الزراعات الإستراتيجية كالحبوب والبطاطا كما تعرف الولاية بالموقع الأثري بدقة والمصنف تراث عالمي من طرف اليونسكو. أما في القطاع الصناعي فتشهد الولاية منذ بعض السنوات حركية صناعية محترمة كان الفضل فيها للطريق للسيارة.



ولاية باجة



معطيات جغرافية وديموغرافية

- المساحة : 3 740 كم²
- نسبة التحضر : 44.5%
- عدد السكان : 303 032 ساكن
- الفئة النشيطة : 114 530

الثروات والخيرات

القطيع

- أبقار مؤصلة : 19 100 رأس
- أبقار محلية : 27 700 رأس
- أغنام : 227 000 رأس

الفلاحة

- أراضي محترثة : 252 400 هك
- أراضي سقوية : 25 000 هك
- غابات : 65 600 هك

المنتجات الفلاحية

- اللحوم : 10830 طن
- غلال : 53660 طن
- زيت الزيتون : 33000 طن
- زراعات كبرى : 335000 طن

أهم المواد الصناعية

- السكر - الخمير - معجون الطماطم



البنية التحتية الصناعية

توزيع المناطق الصناعية المحدثة من قبل الوكالة العقارية الصناعية

المنطقة الصناعية	المعمدية	سنة الإحداث	المساحة المعدة للبيع(هك)	نسبة البيع	المساحة المستغلة (هك)	نسبة الأستغلال(%)	عدد المقاسم
طريق طبرقة	باجة الشمالية	1978	12.997	100	12.598	97	46
طريق طبرقة (توسعة)	باجة الشمالية	1996	3.675	100	2.825	76	23
طريق عمدون	باجة الشمالية	1978	11.885	100	10.864	91	40
مجاز الباب 1	مجاز الباب	1979	10.185	100	9.988	98	39
مجاز الباب 2	مجاز الباب	1996	4.719	100	3.466	73	24
قبلاط	قبلاط	1982	10.280	100	9.830	95	35
باجة الشمالية	باجة الشمالية	2006	26.370	100	14.532	85	64

المحذرات العقارية

تمت المصادقة على موقعين على مساحة جميلة تقدر ب 116 هك مبرمجة لتكون مناطق صناعية بالولاية وهي موزعة كالآتي :

- هنشير بو موس من معتمدية مجاز الباب: 102 هك
- باكورة من معتمدية تستور : 14 هك

توزيع المناطق الصناعية المحدثة من قبل المجالس الجهوية والبلدية

المنطقة الصناعية	المعمدية	سنة الإحداث	المساحة الجميلة(هك)	عدد المقاسم
المعقولة	باجة الجنوبية	2005	2.16	10
وادي الزرقاء	تستور	2003	1.05	5
قبلاط توسعة	قبلاط	2006	6.08	28

التنمية الجهوية

معتمدية مجاز الباب تنتمي إلى المجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية

◀ الإمتيازات الجبائية

1. طرح كلي للمداخل والأرباح المعاد استثمارها عن طريق الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو الترفيع فيه بما في ذلك المراجيح المعاد استثمارها في صلب المؤسسة
2. الإعفاء من المعاليم الديوانية والأداءات ذات الأثر المماثل وتوقيف العمل على معلوم الاستهلاك وتخفيض نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى حدود 6% بعنوان التجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثل مصنوع محليا.
3. توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك بعنوان التجهيزات المصنعة محليا.
4. طرح كلي للمداخل أو الأرباح من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات كليا خلال الخمس سنوات الأولى بداية من الدخول الفعلي في طور النشاط.
5. الإعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال الخمسة سنوات الأولى من التعاطي للنشاط الفعلي.

الامتيازات المالية

3. منحة بعنوان مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية اللازمة لإنجاز المشاريع الصناعية المنتصبة في المناطق الصناعية المرخص فيها أو المهياة حسب أمثلة مصادق عليها. وفي صورة انتصاب المشروع خارج هذه المناطق تبقى إمكانية إسناد هاته المنحة خاضعة لموافقة الوكالة العقارية الصناعية على أشغال البنية الأساسية التي تم إنجازها.
4. مساهمة الدولة في تحمل مصاريف البنية الأساسية: 25 %.
5. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ الدخول الفعلي في طور النشاط

1. منحة الاستثمار 8% من الكلفة الجمالية للاستثمار باعتبار الأموال المتداولة على أن لا يتجاوز مبلغ هاته المنحة 500 ألف دينار.
2. كما تنتفع أنشطة الخدمات المتصلة بالثقافة - بعث مؤسسات مسرحية- بمنحة استثمار تبلغ 8 % من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض وأنشطة الخدمات المتصلة بالترفيه - مراكز الترفيه للطفل والعائلة - مراكز التخييم والإقامة - المنزهات - بمنحة استثمار تبلغ 15 % من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض.

معمديات باجة الشمالية وباجة الجنوبية وتبرسق وتيار و تستور و قبلاط تنتمي إلى المجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية

الامتيازات الجبائية

6. منحة الاستثمار 15% من الكلفة الجمالية للاستثمار باعتبار الأموال المتداولة و دون أن يتجاوز مبلغ المنحة مليون دينار. كما تنتفع أنشطة الخدمات المتصلة بالثقافة - بعث مؤسسات مسرحية- بمنحة استثمار تبلغ 8% من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض و أنشطة الخدمات المتصلة بالترفيه - مراكز الترفيه للطفل و العائلة - مراكز التخييم و الإقامة - المنزهات - بمنحة استثمار تبلغ 15% من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض.
7. منحة بعنوان مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية اللازمة لإنجاز المشاريع الصناعية المنتصبة في المناطق الصناعية المرخص فيها أو المهياة حسب أمثلة مصادق عليها: تساهم الدولة ب 75% من مصاريف البنية الأساسية. و في صورة انتصاب المشروع خارج هذه المناطق تبقى إمكانية إسناد هاته المنحة خاضعة لموافقة الوكالة العقارية الصناعية على أشغال البنية الأساسية التي تم إنجازها.
8. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات (كلياً) بداية من تاريخ الدخول الفعلي في طور الإنتاج قابلة للتجديد لمدة 5 سنوات إضافية بصفة تنازلية (80 %، 65 %، 50 %، 35 %، 20 %).

1. طرح كلي للمداخيل والأرباح المعاد استثمارها عن طريق الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو الترفيع فيه بما في ذلك المرابيح المعاد استثمارها في صلب المؤسسة.
2. الإعفاء من المعاليم الديوانية والأداءات ذات الأثر المماثل وتوقيف العمل على معلوم الاستهلاك وتخفيض نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى حدود 6% بعنوان التجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا.
3. توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك بعنوان التجهيزات المصنعة محليا.
4. طرح كلي للمداخيل أو الأرباح من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات كلياً خلال 10 سنوات بداية من الدخول الفعلي في طور النشاط.
5. الإعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال الخمس سنوات الأولى من التعاطي للنشاط الفعلي.



معتمدات نغزة وعمدون تنتمي إلى المجموعة الثالثة من مناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية

◀ الإمتيازات الجبائية

دينار. وترفع هاته النسبة إلى 30٪ من كلفة الاستثمار باعتبار الأموال المتداولة بالنسبة للمشاريع المنجزة من قبل الباعثين الجدد على أن لا يتجاوز مبلغ هاته المنحة مليوني دينار.

كما تنتفع أنشطة الخدمات المتصلة بالثقافة - بعث مؤسسات مسرحية - بمنحة استثمار تبلغ 8٪ من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض و أنشطة الخدمات المتصلة بالترفيه - مراكز الترفيه للطفل و العائلة - مراكز التخييم و الإقامة - المنتزهات - بمنحة استثمار تبلغ 15٪ من تكاليف المشروع دون اعتبار قيمة الأرض.

2. منحة بعنوان مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية اللازمة لإنجاز المشاريع الصناعية المنتصبة في المناطق الصناعية المرخص فيها أو المهياة حسب أمثلة مصادق عليها.

و في صورة انتصاب المشروع خارج هذه المناطق تبقى إمكانية إسناد هاته المنحة خاضعة لموافقة الوكالة العقارية الصناعية على أشغال البنية الأساسية التي تم إنجازها.

مساهمة الدولة في تحمل مصاريف البنية الأساسية: 85 ٪

3. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 10 سنوات (كليا) بداية من الدخول الفعلي في طور الإنتاج.

1. طرح كلي للمداخل والأرباح المعاد استثمارها عن طريق الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو الترفيع فيه بما في ذلك المرابيح المعاد استثمارها في صلب المؤسسة.

2. الإعفاء من المعاليم الديوانية والأداءات ذات الأثر المماثل وتوقيف العمل على معلوم الاستهلاك وتخفيض نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى حدود 6٪ بعنوان التجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا.

3. توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك بعنوان التجهيزات المصنعة محليا.

4. طرح كلي للمداخل أو الأرباح من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات خلال العشر سنوات بداية من الدخول في طور النشاط قابلة للتجديد لمدة 10 سنوات إضافية وذلك في حدود 50 ٪ من المداخل أو الأرباح.

5. الإعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال الخمس سنوات الأولى من التعاطي للنشاط الفعلي.

◀ الإمتيازات المالية

1. منحة الاستثمار 25٪ من الكلفة الجمالية للاستثمار دون اعتبار الأموال المتداولة على أن لا يتجاوز مبلغ المنحة 1.500.000



المؤسسات المشغلة لـ 10 مواطن شغل فأكثر

التوزيع القطاعي

ولاية باجة	صناعات مختلفة	صناعات الخشب	صناعات الاحذية	صناعات النسيج	صناعات كيميائية	صناعات كهربائية	صناعات ميكانيكية	صناعات الخزف والبلور	صناعات غذائية	المجموع
عدد المؤسسات	8	2	8	15	17	15	12	11	47	135
مواطن الشغل	1538	700	241	1039	789	6602	362	261	2272	13804

التوزيع الجغرافي

المعتمديات	المؤسسة - مواطن الشغل	المؤسسة - مواطن الشغل	المؤسسة - مواطن الشغل	المجموع
عمدون	3	35	-	3
باجة الشمالية	26	1534	16	42
باجة الجنوبية	7	121	2	9
قبلاط	13	364	5	18
مجاز الباب	17	2232	11	28
نفزة	4	55	-	4
تبرسق	8	208	-	8
تستور	16	345	7	23
المجموع العام	94	4894	41	135

المؤسسات ذات رأس مال أجنبي 100 %

التوزيع القطاعي

ولاية باجة	صناعات مختلفة	صناعات الخشب	صناعات الاحذية	صناعات النسيج	صناعات كيميائية	صناعات كهربائية	صناعات ميكانيكية	صناعات الخزف والبلور	صناعات غذائية	المجموع
عدد المؤسسات	-	2	1	3	2	7	3	-	-	18
مواطن الشغل	-	700	92	201	81	4363	99	-	-	5536

التوزيع الجغرافي

المعتمديات	المؤسسة	مواطن الشغل
باجة الشمالية	9	4716
قبلاط	1	14
مجاز الباب	5	674
تستور	3	132
المجموع باجة	5536	5536
المجموع العام	5536	5536

التوزيع حسب المعتمديات للمؤسسات ذات رأس مال مختلط

المعتمديات	- مواطن الشغل - عدد المؤسسات	تصدير جزئي	تصدير كلي	المجموع
باجة الشمالية	2	139	5014	13
قبلاط	2	52	252	5
مجاز الباب	1	200	736	7
تستور	1	19	167	5
المجموع العام	6	410	6169	30

توزيع حسب القطاع للمؤسسات ذات رأس مال مختلط

المجموع	صناعات غذائية	صناعات الخزف والبلور	صناعات ميكانيكية	صناعات كهربائية	صناعات كيميائية	صناعات النسيج	صناعات الاحذية	صناعات الخشب	صناعات مختلفة	ولاية باجة
30	3	-	3	9	5	6	2	2	-	عدد المؤسسات
6579	273	-	99	4708	350	343	106	700	-	مواطن الشغل

إشكاليات الاستثمار والتشغيل

- ضعف البنية التحتية الملائمة (طرقات - مناطق صناعية - تطهير - اتصالات -...)
- عدم ارتباط الجهة بشبكة الغاز الطبيعي
- طول الإجراءات المتعلقة بتغيير صبغة الأرض وتهيئة المناطق الصناعية
- غياب قطب تكنولوجي
- عدم توفر اليد العاملة المختصة التي تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي
- غياب انفتاح الجامعة على المؤسسة الاقتصادية
- طول الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الضرورية (رخصة البناء - موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط).

الحلول والمقترحات

- الحرص على إيجاد صيغ عملية لتقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الضرورية
- العمل على إعادة تهيئة المناطق الصناعية القديمة
- ضرورة احداث مناطق صناعية جديدة
- الحرص على انجاز القطب التكنولوجي
- ضرورة ربط الولاية بشبكة الغاز الطبيعي المبرمج في 2017
- ضرورة ملائمة التكوين مع متطلبات السوق وذلك بإعادة هيكلة مراكز التكوين وبعث اختصاصات جديدة.





القطاع الصناعي بولاية الكاف : نسيج صناعي ضعيف يشكو عديد النقائص

إيناس بوحجر

الإدارة الجهوية بولاية الكاف

تقع ولاية الكاف في الشمال الغربي للبلاد التونسية و على الحدود الجزائرية فتحتل بذلك موقعا هاما حيث تمثل نقطة تواصل في إقليم الشمال الغربي و كذلك نقطة عبور إلى بلدان المغرب العربي .



ولاية الكاف

معطيات عامة

- المساحة : 5081 كم²
- عدد السكان 256481 نسمة
- معتمديات : 11
- بلديات : 12
- مجالس قروية : 12

إمكانات و موارد طبيعية متنوعة

- أراضي فلاحية خصبة و هامة : 483000 هك منها 15500 هك من المساحات السقوية
- غابات 124000 هك و تربة ملائمة للزراعات البيولوجية
- احتياطي هام من المياه 943 مليون م³
- مناجم مياه معدنية حارة وهامة
- مواد إنشائية هامة خاصة منها الحجارة الرخامية والحجارة الكلسية والكلس الأبيض الصناعي و الرمل السيليسي
- مواد أخرى كالطين والجبس
- توجد في سراورتان مدخرات هامة من الفسفاط القابلة للاستغلال
- مدخرات هامة من الإسمنت بمنطقة الزوارين تمتد على مساحة 720 هك
- موروث حضاري عريق ومواقع أثرية هامة.





أهم مميزات الوضع الاقتصادي العام بالجهة

1. ضعف النسيج الصناعي بالجهة وغياب المؤسسات الكبرى القادرة على الإشعاع من حولها لإحداث حركية تنموية بالجهة إذ لا يتجاوز عدد المؤسسات المشغلة لعشرة عملة 52 مؤسسة، وهي غير قادرة على الطلبات الهامة للتشغيل و تشغيل الاطارات، كما أن عدد هذه المؤسسات في تراجع مطرد رغم المجهودات الجهوية المبذولة لتطويرها والمحافظة عليها والعديد من هذه المؤسسات يشكو صعوبات متنوعة منها ما هو مالي ومنها ما هو تسييري لوجستي و منها ما هو اجتماعي. فخلال السداسي الأول لسنة 2015 كانت هنالك مشاكل كبرى بأكثر مؤسسات صناعيتين بالجهة معمل الكابل بالكاف ومصنع الأجر بالقصور.
2. ضعف و هشاشة البنية الأساسية التحتية بكامل الولاية (طرق، مناطق صناعية، محلات صناعية، شبكات الاتصالات، الكهرباء عالي الضغط والغاز الطبيعي) ...
3. الصبغة الفلاحية للجهة لم تسهم في إيجاد مشاريع تحويلية للمنتوج الفلاحي لغياب إستراتيجية واضحة لتغطية و تطوير هذا القطاع .
4. قطاع سياحي مهمل وغير مستغل رغم الإمكانيات الهامة خصوصا في السياحة البيئية والتاريخية والثقافية والجيولوجية و المنجمية.
5. سوق محلية متواضعة بالنظر للأوضاع الاجتماعية المتدهورة و تواضع القدرة الشرائية للمواطن وهو ما يعيق انجاز مشاريع صغرى قادرة على خلق مواطن شغل و احداث ديناميكية اقتصادية، إلى جانب عراقيل أخرى كالتشروط المجحف لصناديق التمويل والبنك التونسي للتضامن وحرمان أصحاب هذه المشاريع من امتيازات التنمية الجهوية.

واقع القطاع الصناعي بولاية الكاف

البنية التحتية الصناعية

◀ بنية تحتية صناعية متواضعة و تستحق التطوير لجلب المستثمرين للانتصاب، و تحفيزهم على التطوير.

توزيع المناطق الصناعية المحدثة من قبل الوكالة العقارية الصناعية				
المنطقة الصناعية	سنة الإحداث	المساحة المهيأة (هك)	المساحة المعدة للبيع (هك)	عدد المقاسم
الكاف الشرقية	1998	10,5	9	40
واد الرمل	2010	21	10	63

المناطق الصناعية المبرمجة				
الملاحظات	مساحة المنطقة الصناعية المبرمجة	المخزون العقاري	المنطقة الصناعية	
بصدد تغيير الصبغة	53 هك	100 هك	محطة الحاميد	
بصدد الدراسة	7 هك	7 هك	جريصة	
بصدد الدراسة	20 هك	78 هك	السررس	
بصدد الدراسة	10,4 هك	10,4 هك	توسعة منطقة الكاف الشرقية	
لم يتم البت فيها	-	200 هك	ساقية سيدي يوسف	

المؤسسات المشغلة لـ 10 مواطن شغل فأكثر

التوزيع القطاعي

عدد مواطن الشغل	الاستثمار (مليون دينار)	عدد المشاريع	القطاع
867	51,556	18	الصناعات الفلاحية الغذائية
442	7,069	05	صناعة النسيج
1281	129,301	17	صناعة مواد البناء والخزف والبلور
666	5,551	07	الصناعات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية
56	2,550	03	الصناعات الكيماوية
23	0,152	02	صناعات مختلفة
3335	196,179	52	المجموع

التوزيع الجغرافي :

عدد مواطن الشغل	الاستثمار (مليون دينار)	عدد المشاريع	المعمدية
794	8,485	12	الكاف الشرقية
238	5,055	08	الكاف الغربية
160	10,998	03	الدهماني
1080	114,317	07	تاجروين
131	5,011	04	السررس
661	43,311	07	القصور
35	2,150	01	الجريصة
-	-		قلعة سنان
75	4,356	03	القلعة الخضبة
117	1,196	03	نبر
44	1,600	02	ساقية سيدي يوسف
3335	196,179	52	المجموع

النسيج الصناعي و صبغة المؤسسات المنتصبة

المؤسسات المصدرة كليا

الصادرات م د	مواطن الشغل	حجم الاستثمار م د	القطاع	النشاط	مكان الانتصاب	المؤسسة
2,504	560	1,000	الصناعات الميكانيكية والكهربائية	صنع كوابل السيارات	الكاف الشرقية	- كوروبلاست
1,812	169	0,200	صناعة النسيج و الجلد	خياطة ملابس الشغل	الكاف الغربية	- شركة هافاب كافتاكس
0,620	93	0,296		خياطة	نبر	- مؤسسة نبر تاكس
0,200	18	0,292	صناعة مواد البناء و الخزف و البلور	صناعة المواد الصحية	الكاف الغربية	شركة المواد الصحية الملكية

المؤسسات المصدرة جزئيا

الصادرات م د	مواطن الشغل	حجم الاستثمار م د	القطاع	النشاط	مكان الانتصاب	المؤسسة
0,139	75	1,475	صناعة النسيج و الجلد	فرز ورسكلة الملابس المستعملة	الكاف الشرقية	- صنوف
0,085	115	2,331		فرز ورسكلة الملابس المستعملة	السررس	- سوترتاكس نور
1,674	231	15,000	صناعة مواد البناء و الخزف و البلور	صنع الاجر	القصور	صناعة الاجر الجديد
12,745	714	92,000		صنع الاسمنت	تاجروين	- اسمنت ام الكليل
0,264	25	1,436	الصناعات الكيماوية	المناديل المبللة	الكاف الشرقية	SOTULIN
1,662	21	0,816		صنع مواد مطحونة	القلعة الخضبة	- التونسية للمواد المسحوقة
0,270	10	0,856	الصناعات الغذائية و الفلاحية	تعليب الزيت	الكاف الشرقية	الطيب الشريف
0,112	155	8,199		صنع المصبرات	الدهماني	- ميلاد عبيدة
0,070	120	4,000		مياه معدنية	تاجروين	شركة العين

تحتوى الكاف على أربع مؤسسات مصدرة كليا وتوسع مؤسسات مصدرة جزئيا بقدرة تشغيلية لا تتجاوز 2000 مواطن شغل وهو عدد بسيط جدا ومتواضع يعكس نوعية الاستثمار بالجهة ونوعية المؤسسات ذات القيمة المضافة والتشغيلية العالية المنتصبة بالجهة.

السنة	القطاع	عدد المشاريع	الاستثمار (م. دينار)	عدد مواطن الشغل
2014	الصناعة	36	61,070	575
	الخدمات	61	5,482	192
2015	الصناعة	27	15,066	284
	الخدمات	58	3,295	154

نوايا الاستثمار تراجعت بالجهة وخاصة بعد سنة 2011 و هي في تراجع مستمر رغم المجهودات المبذولة من طرف المتدخلين و رغم الحوافز الممنوحة و ذلك نظرا لعدة عوامل متداخلة منها ما هو امني و منها ما هو اجتماعي و منها ما هو تشريعي و اداري قانوني.

المواد الإنشائية والمحذرات

تملك جهة الكاف مدخرات كبيرة وهامة و متميزة من المواد الانشائية القابلة للاستغلال بالتحويل والتصنيع والقادرة على مزيد دفع الاستثمار الجهة وخلق مواطن شغل حقيقية ودائمة ، لكنها في أغلبها غير مستغلة لعدة عوامل نذكر خاصة منها الإشكاليات العقارية و تشعب الإجراءات القانونية المخولة للاستغلال و تداخل عديد الوزارات المعنية بالتراخيص.

- الأحجار الرخامية : 15 موقع ذات جودة عالية
- الأحجار الطينية : 6 مواقع تستعمل في صناعة الاجر، الاسمنت، الحفريات و تصفية الزيوت
- الرمل السليسي : 3 مواقع تستعمل في صناعة البلور
- الأحجار الجبسية : 6 مواقع تستعمل الجبس في صناعة الاسمنت

عدد المؤسسات النشطة بقطاع الاحجار الصناعية		
نوعية النشاط	عدد المؤسسات	عدد مواطن الشغل
استغلال و تحويل الاحجار الرخامية	10	228
صناعة الاسمنت	01	639
صناعة الاجر	01	133
صناعة الخزف	01	114
صناعة البلور	01	15
الجملة	14	1126

يحتل قطاع الأحجار الصناعية المرتبة الأولى من حيث القدرة التشغيلية (1281) ، وهو قطاع واعد وقادر على التطور والمساهمة في النهوض بالجهة. لكنه يعاني العديد من المشاكل والصعوبات القانونية خاصة، حيث لا يزال هذا القطاع يستند إلى قانون أملاك الدولة الذي يعتبر أن ملكية الجبال والهضاب ترجع للدولة ، وهذا الملك لم يشمل المسح العقاري الإجباري إلى اليوم والمحدد للملكية القانونية، مما يجعل بعض المتساكنيين يدعون ملكيتها، علاوة على طول الإجراءات وتشعبها في إسناد رخص الاستغلال و تداخل العديد من الوزارات (أملاك الدولة، التجهيز، الفلاحة، الصناعة ...) رغم وجود عدد مهم من المقاطع المتميزة من حيث النوعية والكمية.



أهم الإشكاليات

التي تحول دون نمو القطاع الصناعي بولاية الكاف

- ◀ ضعف البنية التحتية الملائمة (طرق - مناطق صناعية - تطهير - اتصالات)
- ◀ طول الإجراءات المتعلقة بدراس الملفات للتمويل من قبل البنوك نتيجة مركزية القرار
- ◀ المشاكل العقارية (غياب التسجيل) وتشتت الملكية
- ◀ طول الإجراءات المتعلقة بتغيير صبغة الأرض وتهيئة المناطق الصناعية
- ◀ عدم توفر اليد العاملة التي تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الصناعية
- ◀ طول الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الضرورية (رخصة البناء - موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط)
- ◀ فشل سياسة تمويل المشاريع (منظومة التمويل غير ملائمة لمعطيات الجهة ومحدودية مساهمتها في تمويل المشاريع الخاصة)
- ◀ غياب تمثيلات جهوية لعدد الوزارات والمؤسسات الحكومية
- ◀ المركزية المفرطة في اتخاذ القرار
- ◀ التهريب والتجارة الموازية
- ◀ غياب مؤسسات صناعية كبرى قادرة على الإشعاع حولها وخلق ديناميكية إقتصادية ...
- ◀ غياب مسالك تمويل وتوزيع
- ◀ عدم مساهمة القطاع الفلاحي في خلق صناعات تحويلية غذائية بالجهة
- ◀ عدم الاستفادة من ثروة المواد الانشائية بالجهة في تحقيق تنمية اقتصادية نظرا لوجود مشاكل عقارية ومحدودية الدراسات المعمقة للمواقع.



مقترحات

للنهوض بالقطاع الصناعي بالجهة

- ◀ الإسراع في تهيئة المناطق الصناعية المقررة والمبرمجة لضمان الرفع من نسق إحداث المؤسسات الصناعية
- ◀ إحداث شراكة حقيقية فاعلة بين القطاع العام والخاص لخلق حاضنة اقتصادية نوعية وجديدة
- ◀ إصلاح منظومة الحوافز التنموية والزيادة في حصة الجهة من ميزانية التنمية
- ◀ إسناد امتيازات خصوصية ظرفية لولاية الكاف لمدة سنة أو سنتين لتحفيز الاستثمار بالجهة والتسريع فيه
- ◀ مزيد تبسيط الإجراءات وإيجاد الحلول الملائمة لدفع الانتصاب بالجهة
- ◀ حث وزارة التنمية على توجيه المستثمرين للانتصاب بالجهة وإحداث مشاريع في قطاع الصناعات التحويلية
- ◀ فتح الجهة على محيطها الإقليمي والولايات المجاورة والمواني والساحل والقطر الجزائري عبر إحداث شبكة طرقات متطورة ومتنوعة
- ◀ الإسراع في إحداث مناطق التبادل والتجارة الحرة بالجهة (ساقية سيدي يوسف وقلعة سنان) وتفعيل الإتفاقات المعلن عنها من الطرفين
- ◀ الإسراع في بناء الفضاءات الاقتصادية المبرمجة بالجهة
- ◀ إحداث مركب صناعي مختص في الصناعات الفلاحية الغذائية (المنطقة الصناعية بمعتمدية السرس نظرا للاختصاص الفلاحي للمنطقة)
- ◀ مراجعة منظومة التكوين المهني بالجهة حتى تتلائم ومتطلبات الاستثمار بالجهة وترفع من نسبة التأطير والاختصاص المطلوب
- ◀ إحداث إطار قانوني يسمح للجهات بعدم السماح باستغلال ثرواتها الإنشائية إلا في إطار التصنيع بالجهة للمساهمة في خلق مواطن الشغل
- ◀ إعادة النظر في القانون الصادر سنة 2002 والمعطل لتمتع الباعثين الصغار بامتيازات التنمية الجهوية ذات الأولوية
- ◀ تمكين الجهة من ترخيص في فرز ورسكلة الملابس المستعملة اعتبارا لحصة الجهة في هذا القطاع
- ◀ إعادة النظر في شروط إسناد القروض من قبل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن ومدى ملائمتها مع خصوصية الباعثين بالجهة
- ◀ الإسراع بإحداث الشركة الجهوية لتنمية الاستثمار ذات رأس مال مخاطر المعلن عنها ضمن قرارات الجلسة الوزارية لتطهير المؤسسات العمومية بتاريخ 30 ديسمبر 2010
- ◀ الحرص على إيجاد صيغ عملية لتقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الضرورية
- ◀ العمل على توفير المناخ الأمني والاجتماعي المشجع والمطمئن للاستثمار بالجهة وإخراج الجهة من دائرة المناطق الخطرة
- ◀ توفير منظومة إشهارية إعلامية متطورة ومتنوعة للترويج للجهة وإبراز مميزاتها الإيجابية لمزيد الاستقطاب
- ◀ استغلال الأنشطة الثقافية المسرحية والمهرجانات الخصوصية في إطار أنشطة سياحية تروج للجهة.

تشجيع الاستثمار بولايات الوسط الغربي والجنوب التونسي ودعم المبادرة الخاصة النسائية

أحمد التوهامي

مركز المساندة لبعث المؤسسات

يعتبر تنظيم الصالونات المختصة في مجال بعث المؤسسات وتطويرها فرصة لحاملي أفكار المشاريع وأصحاب المؤسسات والطلبة، إذ يجد، كل حسب حاجته، ما يفيد للمضي قدما لإنجاز غايته.

صالون المؤسسة في دورته السادسة الذي التأم بمعرض صفاقس الدولي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وبتنظيم من وزارة الصناعة ومركز أعمال صفاقس ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد، كان فرصة للزائرين من ولايات الوسط الغربي والجنوب التونسي للاستفادة من مختلف مكونات الصالون (الفرانشيز، فرص الاستثمار بولايات الوسط الغربي والجنوب التونسي، البنية التحتية، التعاون الدولي، الورشات والمحاضرات، المرافقة الباعثين والبحث عن شركاء وريادة الأعمال النسائية).

وقد ساهمت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، باعتبارها شريكا في تنظيم الدورة، في عديد المجالات:

ملتقى تمويل المشاريع بالوسط الغربي والجنوب التونسي

تمثل هذا الملتقى في لقاءات شراكة بين أصحاب أفكار المشاريع المقترحة من طرف هيكل المساندة التابعة لولايات الوسط الغربي والجنوب التونسي والتي تضمنها "دليل فرص الاستثمار" الذي أعدته الوكالة للغرض وبين المؤسسات التمويلية المتمثلة في البنوك العمومية والبنوك التجارية وشركات الاستثمار الوطنية.

وقد احتوى دليل فرص الاستثمار 100 فكرة مشروع قابلة للتمويل من مختلف القطاعات والتي تم انتقاءها بالتعاون مع كافة هيكل المساندة التابعة لجهة الوسط الغربي والجنوب التونسي منها محاضن المؤسسات ومراكز الأعمال والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. وتنقسم هذه المشاريع إلى 68 مشروعاً في القطاع الصناعي و15 مشروعاً في القطاع الفلاحي و17 مشروعاً في قطاع الخدمات والمهن الصغرى. ويقدر حجم الاستثمارات بالنسبة للمشاريع المقترحة بـ 86 مليون دينار ومن شأنها أن توفر أكثر من 1900 موطن شغل.

وقد ساهم هذا الملتقى في إبرام 95 لقاء مع أصحاب المشاريع المقترحة منها 76 لقاء حظي باهتمام البنوك وشركات الاستثمار





أعمال صفاقس تحت إشراف الإدارة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة وبالتنسيق مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والديوان الوطني للصناعات التقليدية والديوان الوطني للسياحة التونسية والهيكل النقابية المتمثلة في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكنفدرالية المؤسسات المواطنة.

الترويج لخمسين مؤسسة

قامت الوكالة بالترويج لخمسين مشروعاً دخلت طور الإنتاج بجهات الوسط الغربي والجنوب التونسي من خلال إصدار كتيب يضم 50 بطاقة مؤسسة بحجم استثمارات جملية قدرت بـ 65.3 مليون دينار وساهمت في إحداث 1160 موطن شغل مباشر.

وقد خصص لهذه المؤسسات فضاء لعرض منتوجاتها وخدماتها توزعت بمعدل 5 مؤسسات بالفضاءات الخاصة لكل ولاية وهو ما مثل فرصة للتعريف بهم وتمكينها من البحث عن لقاءات شراكة تساهم في فتح آفاق جديدة.

ملتقى الريادة النسائية

قامت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بالتعاون مع مركز أعمال صفاقس ونادي عليسة للمبادرة بتنظيم ملتقى الريادة النسائية في دورته الرابعة والذي كان فرصة لتقديم تجارب نسائية ناجحة في مجال بعث المؤسسات من خلال تقديم شهادات بعض صاحبات المؤسسات اللاتي انتصبن لحسابهن الخاص كما كان فرصة لتقديم الدور الهام لهيكل المساندة في نشر ثقافة روح المبادرة لدى النساء.

وقد تم تسجيل حضور أكثر من 350 زائر 80 بالمائة من النساء إضافة الي تسجيل 179 صاحب فكرة مشروع منها 129 فكرة مشروع للنساء و 50 فكرة مشروع للشباب وسيقع متابعتها من طرف شبكة محاضن المؤسسات وبقية هيكل المساندة حسب القطاع.

أي بنسبة 80 ٪ كما سجلت هذه التظاهرة لقاءات بين هيكل المساندة (شبكة المبادرة) ومجموعة من الباعثين الجدد من أجل إسنادهم قرضاً على الشرف لتدعيم رأس مال المشروع.

وقد أفضت بطاقات التقييم الموزعة على المشاركين في الملتقى إلى الملاحظات التالية:

◀ الإشادة بحسن التنظيم.

◀ ضرورة القيام بمتابعة المشاريع التي وقع قبول تمويلها المبدئي والتسريع في إتمام مخططات الأعمال وتقديمها إلى البنوك في أقرب الأجل.

هذا وتعهدت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بالمتابعة الدورية لتقدم انجاز هذه المشاريع وتمويلها بالتعاون مع مركز





مداخلات تمحورت حول:

◀ خدمات محاضرات المؤسسات ودورها في مرافقة وتأطير الباعثين وأصحاب أفكار المشاريع

◀ آليات تمويل التجديد تم من خلالها التعريف ببرامج التأهيل الصناعي والاستثمارات التكنولوجية ذات أولوية ومنحة الاستثمار في البحث والتطوير.

فضاء عرض لخدمات الوكالة والشبكة الوطنية لمحاضرات المؤسسات

جهزت الوكالة فضاء لاستقبال الطلبة وحاملي أفكار المشاريع لإرشادهم حول الخدمات التي تقدمها الوكالة من دراسات استراتيجية قطاعية ومعلومات صناعية وامتيازات مالية وجبائية لإحداث مشروع أو توسعة مؤسسة، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها الوكالة للمؤسسات في مجال التجديد التكنولوجي وكذلك الخدمات التي تقدمها الشبكة الوطنية لمحاضرات المؤسسات التي تضم 27 محاضرة منتصبة في الفضاءات الجامعية والأقطاب التكنولوجية في كامل تراب الجمهورية والتي تساعد حاملي أفكار المشاريع على التكوين في مجال بعث المؤسسات والتأطير لإعداد مخططات أعمالهم وإيواء المؤسسات المجددة في فضاءات مجهزة للعرض.

الندوات المصغرة

قصد تبسيط المعلومات للطلبة وحاملي أفكار المشاريع وتحفيز أصحاب المؤسسات على دعم المبادرة الخاصة، نظمت الوكالة

بريد الصناعة

مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

أحصل على مجلة «بريد الصناعة» مجاناً

4 أعداد توفر لك معلومة مؤكدة ومحيّنة

للاشتراك إملأ هذه الجذاذة وأرسلها إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

63 نهج سوريا – 1002 تونس البلغدير

الهاتف: 71 781 023 (216)

الفاكس: 71 782 482 (216)

البريد الإلكتروني: nadia.benmiled@api.com.tn

موقع الواب: www.tunisieindustrie.nat.tn



نعم أرغب في الاشتراك بمجلة «بريد الصناعة» مجاناً

الإسم:

اللقب:

المهنة أو النشاط:

المؤسسة:

العنوان:

المدينة:

الترقيم البريدي:

البلد:

الهاتف: الفاكس:

البريد الإلكتروني:

نوع الاشتراك

إشتراك فردي: (4 أعداد)

إشتراك متعدد:

أرغب في تلقي أعداد من «بريد الصناعة»



معكم على درب النجاح

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
63، نهج سوريا ، 1002 تونس - البلفيدير
الهاتف : 71 792 144 (+216) - فاكس : 71 782 482 (+216)
البريد الإلكتروني : api@api.com.tn

